الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد الدولي

Algerian Economy Between Economic Reforms And Integration Into The International Economy

أ. حداشي حكيم

جامعة محمد بن أحمد، وهران 2، الجزائر

heddachi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/07/25 تاريخ القبول: 2019/02/08

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الإصلاحات العميقة التي باشرتها الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، وعلى التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد وعدم الفعالية الاقتصادية الكلية والجزئية على حد سواء لاقتصاد ريعيّ لطالما تأخر انصلاح حاله.

يشهد العالم تحولات اقتصادية عميقة وسريعة، فاقتصاد السوق والعولمة إلى جانب الانضمام الوشيك للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يفرضون على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة للتأقلم مع هذه المستجدات، وذلك بالتخلي عن الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني والبحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية تنصب على دعم الاصلاحات الاقتصادية، وتأهيل الاقتصاد الوطني الشيء الذي يمكن من التخفيف من حدة الأزمات المتتالية التي شهدها ويشهدها الاقتصاد الوطني وتمكنه من تعظيم مكاسب الانضمام وتعلية عوائد التكامل الحقيقي والشراكة المتوازنة بما يقضي الاندماج الفعال في الحركية الدولية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: إصلاحات اقتصادية، اقتصاد سوق، نظام اقتصادي عالمي جديد، اندماج دولي، اقتصاد جزائري.

Abstract:

This study aims at highlighting the deep reforms that Algeria initiated in light of the international economic transformations, the internal and external balances of the country, and the total economic and partial economic inefficiencies of the economy, which has long been delayed.

The world is undergoing profound and rapid economic transformations. The market economy and globalization, together with the imminent accession of Algeria to the World Trade Organization, impose on the national economy great challenges to adapt to these developments by abandoning the old methods of running the national economy and looking for means to confront it in modern ways The aim is to support the economic reforms and rehabilitation of the national economy, which can alleviate the successive crises experienced by the national economy and enable it to maximize the gains of accession and raise the benefits of real integration and balanced partnership, including Effective integration into the international economic motor.

Key Words: Economic Reforms; Market Economy; New Global Economic Order; International Integration; Algerian Economy.

JEL Classification: F02, P41.

* مرسل المقال: حداشي حكيم (heddachi@gmail.com).

المقدمة:

لقد حقق الاقتصاد الجزائري أداء قويا في العشر سنوات الماضية، فمع إقتران أسعار النفط المرتفعة نسبيا بالسياسات الإصلاحية الأولية، والسياسة المالية التوسعية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الإقتصادي تمونت الجزائر من تحقيق النمو قوي وتضخم محدود وتخفيض الحاد في الدين العام الخارجي، وإستطاعت أيضا تحويل قدر كبير من الاحتياطات الخارجية وموارد الموازنة إلى صندوق مخصص لضبط إيرادات النفط، مما ساعد في حماية البلاد وخلق نوع من الثقة في الاقتصاد في حالة إنخفاض أسعار المحروقات الدولية، ومع ذلك لا تزال هناك تحديات باقية، فالآثار السلبية التي ترتبت على الإصلاحات وشروط المؤسسات الدولية لا تزال مطروحة وأهمها البطالة، التي لا تزال مرتفعة، وخاصة بين الشباب، ولذلك رغم الإصلاحات المنجزة والجهود الوفيرة لإعادة التوازنات الولية في الاقتصاد. إن المعاملات الاقتصادية تعكس أحد أهم المؤثرات في طبيعة العلاقات القائمة بين دول العالم، وتؤدي إلى تحديد معالمها واتجاهتها.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر كانت تهدف من تبني هذه الإصلاحات المتعاقبة تمكين الاقتصاد الجزائري من مسايرة التغيرات والمستجدات التي أفرزتها البيئة الدولية ومواكبتها، التي من أهمها انفتاح الأسواق والتنافسية بالإبداع والسعر، يضاف إلى ذلك بروز إشكالية اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، مما يفرض ترشيد الجهود المؤدية إلى تحقيق هذا الاندماج بما يضمن زيادة الاستهلاك الكلي وتكثيف الاستثمار الكلي.

إشكالية الدراسة: استنادا إلى السابق تتجلى معالم إشكالية هذا البحث فيما يلي:

نظرا لكل التحولات والتطورات التي مر بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، منذ نشأته إلى غاية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين. ولمعالجة هذا الموضوع المهم نطرح الإشكالية التالية: ما هي تأثيرات الإصلاحات الاقتصادية وعملية الاندماج الدولي علي اقتصاد الجزائري؟

وينبثق عن هذا التساؤل، جملة من الأسئلة الفرعية التي نذكرها فيما يلي:

- ما هي أهم الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر في إطار البحث عن كفاءة المؤسسات العامة بعد إخفاق سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية؟

- إلى أي مدى نجحتْ هذه السياسات الإصلاحية في وصول المؤسسات العامة، ومن ثم الاقتصاد الجزائري إلى تحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تحاول عرض أهم الإصلاحات الاقتصادية التي مست جميع القطاعات التي تبنتها الجزائر خلال السنوات (1999 -2014)؛ وقابليتها للتطبيق في بيئات مختلفة، وبالتالي فان أهمية هذه الدراسة تكمن في ترشيد الجهود المؤدية إلى تحقيق الاندماج بما يضمن زيادة الاستهلاك الكلي وتكثيف الاستثمار الكلي.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- معرفة مدى النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية؛
- معرفة تأثير الإصلاحات على التوازنات على المستوى الكلي؛
- مدى مساهمة التكتلات الاقتصادية في الرفع من قدرات الاقتصاد الجزائري؛
- توضيح آفاق تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي؛

منهج الدراسة: لمعالجة موضوع البحث والإحاطة بكل جوانبه، وتحقيق الأهدافه، تم اتباع المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث تم استخدام الجانب الوصفي بهدف تكوين القاعدة النظرية اللازمة للدارسة، وذلك بعرض مختلف البرامج المتعلقة بالإصلاحات الإقتصادية وجدواها في تحقيق التنمية، وتقسم الإطار العام للموضوع ونحدد من خلاله المفاهيم النظرية للنمو الاقتصادي ومحدداته ومفهوم الإصلاحات الاقتصادية، وبرامج وسياسات المؤسسات الدولية في علاقتها بالنمو الاقتصادي، من خلال ما يسمي بإجماع واشنطن.

محاور الدراسة: بغية الإجابة على التساؤلات الواردة أعلاه، ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاث أقسام رئيسة كما يلي:

- المحور الأول: سياسات الإصلاح الإقتصادي؛
- المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري والإصلاحات؛
- المحور الثالث: الاقتصاد الجزائري والنظام الإقتصادي الدولي.

1. سياسات الإصلاح الإقتصادي:

1.1. أساسيات حول الإصلاحات:

إن مجال الإصلاحات التي ظهرت في أدبيات الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة الكثير من المصطلحات والتي تحاول تعريف مناهج وعوامل الفكر الدولي في مسألة الإصلاحات الاقتصادية، وفي هذا المجال هناك الكثير من التعابير والمفاهيم التي تتقاطع وأحيانا تتطابق منها : التصحيح الهيكلي وإعادة الهيكلة والتكييف الهيكلي والتقويم الهيكلي والتعديل الهيكلي والإصلاح الهيكلي، والقاموس لا يزال يحتوي العديد من المسميات والمصطلحات، ورغم اختلاف هذه المصطلحات واستعمالاتها من بلد إلى آخر (عبد الباسط، 2000، ص:5) فإنها تشير إلي نفس المعني .أما المفهوم الرئيسي فهو التعديل في الاتجاه المرغوب فيه (خليفة، 2001،ص:201)، وفي عرف المؤسسات المالية الدولية هو عمل يتوجب القيام به إزاء ما يسمي بالصدمات، أما الإصلاحات الاقتصادية فتحتوي على تصور كمي وقيمي وهو عبارة عن إجراءات تتخذها الحكومة وتساهم في تشكيل السلوك الاقتصادي علي أساس آليات السوق الحرة، وعادة ما يشير مصطلح الإصلاحات الاقتصادية إلي المعاني التالية " : عن تعديل مفردات النسق الاقتصادي في اتجاه مرغوب". التعديل في الاتجاه المرغوب " "عن عمل يتوجب القيام به إزاء ما يسمي بالصدمات " تعديل في السياسات الخاطئة المتبعة إلي سياسات أفضل" هي مجموعة إجراءات ناتجة عن إجماع واشنطن (جون وليمسون) 1989 وهي عشرة بنود أساسية تتضمن ما يلي (جودة، 1996، ص:134): سياسة صرف تؤدي إلي نمو الصادرات تحرير

السياسات المالية، الترشيد المالي، الإصلاح الضريبي، تحرير التجارة، تشجيع الاستثمار الأجنبي، تخصيص المشاريع العامة، إعادة تكييف القوانين، مراقبة النفقات العامة، ضمان حقوق الملكية.

في مفهوم الإصلاحات الاقتصادية يمكن التمييز بين سياسات التكييف الهيكلي (التعديل الهيكلي) (احمد كيكسو، 2001، ص: 39) التي يقوم عليها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبين تلك السياسات التي يمكن أن يطلق عليها "المدخل المستقل عن الصندوق والبنك للتكييف والإصلاح الاقتصادي، أو التكييف الاقتصادي بصورة عامة وهو يشير إلى عملية توجيه ومواءمة للاقتصاد الوطني (حسين، 1999، ص: 12)، وفقا لأهداف مستجدة أو موضوعة سلفا لتخفيف أو تجنب الإثارة السلبية المتولدة عن طبيعة الاقتصاد الدولي، وتشمل على أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولكن بعد الأزمات المالية تبين ما تتطلبه هذه الإصلاحات وتأثير ذلك على السوق والاقتصاد العالميين، ومع تباطؤ عملية الإصلاح وتناقض نتائجها وسلبياتها وانعكاساتها، بدأ الحديث يدور حول التعديل والانحراف عن هذه التوصيات العشر (النجار، 1991، ص:7).

2.1. أهم الاختلالات الداخلية والخارجية الدافعة للإصلاح الإقتصادي :

إن حتمية الإصلاح تمليها الإختلالات الهيكلية أو الأساسية للإقتصاد (البطريق، 1993)، وقد تكون مثل هذه الإختلالات نتيجة لظواهر وصدمات داخلية أو/و خارجية، والتي ازدادت حدتها وبصورة ملموسة في النصف الثاني من عقد السبعينات، عقب الأزمة الهيكلية التي عمت الإقتصاد الرأسمالي العالمي ومن أهم ملامحها نذكر (Ghai,, 1991, p :33-37) : إنهيار أسواق النقد العالمية، ازدياد حدة علاقات الصراع والنمو غير المتكافئ للقوى الرأسمالية الكبرى، بالإضافة إلى انتشار عديد من الظواهر الإقتصادية السلبية على المستوى العالمي كظاهرة الركود التضخمي، تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي، علاوة على ظهور أزمة الطاقة عقب صدمتي البترول الأولى والثانية.

وقد مارست هذه الأخيرة (أي جملة الظواهر الخارجية السالف ذكرها) تأثيرا سلبيا على اقتصاديات الدول النامية وذلك من خلال أربعة آليات يمكن تلخيصها فيما يلي (Balassa, 1983, p :23) :

– تدهور شروط التبادل التجاري الدولي في غير صالح الدول النامية، وخاصة في ظل تزايد حدة السياسات الإنكماشية، وإجراءات الحماية الجمركية التي انتهجتها الدول المتقدمة في مواجهة صادرات الدول النامية.

– ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، إذ تشير الإحصائيات إلى ارتفاع متوسط معدل نمو أسعار الفائدة الحقيقية المستحقة على ديون الدول النامية بنسبة 75% في فترة الثمانينات.

– اتجاه بعض الدول المتقدمة إلى خفض برامج مساعدتها التنموية للدول النامية، وقد اقترن ذلك بتفاقم أزمة المديونية الخارجية منذ عام 1982 ووصولها إلى مستويات حرجة انعكست على تدهور مؤشرات الديون الخارجية في تلك الدول على نحو تعذر فيه استمرار خدمة أعباء ديونها الخارجية من ناحية وتمويل وارداتها الإئتمانية من ناحية أخرى.

– انتشار ظاهرة تدفق رأس المال الوطني إلى الخارج فعلى سبيل المثال، قدر حجم هذه الأموال في بعض دول أمريكا اللاتينية بحوالي 30,53 مليار$ بالمكسيك و16,51 مليار $ بالأرجنتين و16,39 مليار $ بفنزويلا وذلك خلال الفترة 1980 إلى 1984.

3.1. آثار سياسات الإصلاح الإقتصادي:

يعتبر الاستثمار المحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي فبانخفاض أسعار البترول في أوائل الثمانينات اتجهت معدلات الإستثمار إلى انخفاض وتبعتها معدلات النمو الاقتصادي، ولكن بداية التسعينات شهدت ارتفاعا في معدلات الإستثمار وتحسن في معدلات الإدخار القومي في الدول غير المنتجة للبترول نتيجة لنجاح جهود هذه الدول في التغلب جزئيا على اختلالات الميزانية وباقي الكميات الاقتصادية في إطار سياسة الإصلاح الإقتصادي التي تستهدف بالدرجة الأولى زيادة معدلات الإستثمار سواء كان أجنبيا أو من القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بمستقبل اتجاهات نمو الكميات الإقتصادية الكلي (الإجمالية) يرى تقرير FMI أن المستقبل يبشر بالأمل على الرغم من العديد من المؤشرات الدولية غير المواتية في العالم (أسعار البترول، تخفيض اليد العاملة الوافدة إلى الدول الأوروبية، انخفاض معدلات المعونة الدولية نتيجة لسياسات الدول المانحة).

ولكن دراسات وبحوث أخرى أثبتت عكس ما قدمه FMI، فالإصلاح الإقتصادي المنتهج وفقا للوصفة المقدمة من طرف FMI لم تثبت نجا عتها والذي يغطى من خلال النقاط التالية:

- متوسط نصيب المنطقة العربية من تدفقات المال الأجنبي المباشر خلال 5 سنوات السابقة لا يتعدى 1,5% سنويا خاصة وأن معدلات رأس المال/ الناتج، تعتبر عالية في الدول العربية مما يستدعي ضرورة جذب تدفقات مالية أكبر من تلك التي يمكن أن تحصل عليها دول جنوب شرق آسيا لزيادة الناتج ومعدل النمو بنسبة متساوية.
- انخفاض كفاءة رأس المال بهذه المنطقة نتيجة لتعاظم حجم الإنفاق العام الحكومي بشقيه العسكري والمدني، فالدول العربية تتوفر بها خدمات بنية أساسية ولكن انخفاض نوعية هذه الخدمات ومستواها يرفع أيضا من تكلفة الإستثمار، فضلا عن تدهور الخدمات الأخرى (النقل، التعليم،...) وانخفاض إنتاجية العامل.
- معدلات الإدخار القومي في الدول العربية غير النفطية يتراوح بين 20 إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي. في حين أن معدلات الإستثمار المطلوبة لاستيعاب خريجي النظام التعليمي حوالي 35% من الناتج القومي الإجمالي حتى يتحقق معدل نمو حوالي 7% سنويا، وبالتالي هذه الدول تسعى لتغطية الفجوة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة وإلا تعرض الإستقرار فيها للخطر من جراء التوترات الإجتماعية المرافقة لزيادة البطالة.

2. الاقتصاد الجزائري والإصلاحات:

عرف الإقتصاد الجزائري مراحل عديدة، ومن حيث النمو فقد كان النمو مرتبط ا بإنشاء قاعدة مادية كثيفة تمتد إلي القطاعات الأخرى عن طريق الاعتماد المطلق على إيردات المحروقات ترتب عنه ا وجود معدلات عالية من الاستثمار و، عرف النمو معدلات ايجابية وصلت إلي 7 %قبل 1986 ليتذبذب بعدها، إن الأطروحات التي كانت سائدة ارتبطت بطابع الدولة المسيرة وأدت إلي اختلالات خارجية ظهرت بعد ذلك تبين أن خصائص الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة كانت علي الشكل الأتي:

- اقتصاد قائم علي الثنائية وشديد التبعية للخار ج أحادي التصدير(ريعي).

- يتعرض لافرزات سلبية بسبب تغير المحيط الدولي وتدهور شروط التبادل الدولي وتقلب أسعار النفط.
- انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة % 1.5 في المتوسط خلال 1986 – 1991.
- تأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار، وتسريح العمال مما أدي إلى انسياب المهارات والكفاءات إلى القطاعات الأخرى، وخاصة القطاع الخاص.

تميزت المرحلة الموالية بعد مرحلة الإصلاحات الذاتية أو الغير المفروضة، بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني نتيجة ظاهرة الإرهاب التي عمت الوطن خلال التسعينيات، وارتفاع المديونية، ومنها خدمات المديونية التي تمتص حوالي80 % من إيرادات المحروقات .في ظل الوضعية المتردية للاقتصاد الوطني، أصبحت الإصلاحات الاقتصادية ضرورية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية .كان المخرج أمام السلطات الجزائرية في تلك الفترة، هو العودة إلى الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام العقود وإعادة جدولة الديون التي كانت سابقا مرفوضا.

1.2. التعديل الهيكلي الأول (أفريل 1993 – أفريل1994)

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسستين الدوليتين لمدة سنة.وقد اتخذت عدة إجراءات ذات طابع كلي، لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني، منها انخفاض في سعر البترول، نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة المحنة التي مرت بها الجزائر(الإرهاب), وارتفاع المديونية، وارتفاع التضخم، كل ذلك أثر على ميزان المدفوعات، وزادة الوضعية تدهورا .إن اللجوء إلى برنامج التثبيت الاقتصادي كان يهدف إلى تحقيق التوازنات الكبرى، من خلال اتخاذ عدة إجراءات منها:

- تحرير الأسعار، وإزالة القيود على التجارة الخارجية، والحد من التدعيم لمعظم السلع الأساسية.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة% 50 ، وتعديل الدينار حتى يكون قابل للتحويل إلى عملات أخرى.
- إيجاد آليات وميكانزمات للانتقال إلى اقتصاد السوق(إعادة الهيكلة ,واستقلالية المؤسسات، والخوصصة...
- تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي وضبط الإنفاق العام .
- وضع لأول مرة في الجزائر قانون الاستثمار رقم 93 / 12 المؤرخ في 1993/10/05.

اتخذت هذه الإجراءات لتثبيت الاقتصاد الوطني، وقد نجحت نسبيا وبشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي.ومن المؤشرات الدالة على ذلك: (شرابي، 1998، ص:75)

- انخفاض في عجز الميزانية من % 8.7 سنة 1993 إلى % 4.4 سنة 1994 .
- انخفاض معدل التضخم إلى 38.5 %
- تحسين احتياط الصرف 2.64 مليار سنة 1994
- تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم إعطاء 5 مؤسسات استقلاليتها من أصل 23 مؤسسة، وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وعرض 5 فنادق إلى الخوصصة.

إن تحقيق تلك النتائج من خلال التطبيق إجراءات التثبيت الاقتصادي لم تتم كما توقعت السلطات الجزائرية آنذاك، حيث كانت تطمح إلى أكثر من ذلك .فتزايد تراكم الخسائر المالية للمؤسسات العمومية أثقل ميزانية الدولة وبالتالي أثر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية العامة .وأهم الاختلالات الناجمة عن هذه المرحلة ما يالي:

- استمرار ارتفاع الديون الخارجية، وتدهور التبادل الخارجي وعدم توازن ميزان المدفوعات.
- ضعف دائم في استعمال الطاقات الإنتاجية، وضعف التكامل الصناعي وتزايد عدد السكان، الذي أدى إلى عدم التوازن بين العرض والطلب.
- تزايد حجم البطالة، وانخفاض عوائد الصادرات، والاعتماد على استراد المواد الغذائية أكثر من50 %.

2.2. برنامج التصحيح الهيكلي (1995 –1998):

تبين لنا من خلال البرنامج الخاص بالتثبيت الاقتصادي 1993 -1994 أنه يمس جميع المجالات منها : المالية والنقدية، والتجارية والهيكلية وحتى القضايا الاجتماعية .إن هدف الجزائر من تطبيق هذه الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي، هي إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معينة .ترمي هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي .إن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع الصندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995كان مشروطا كتابيا، ومن أهدافه ما يالي:

- تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الإنتاج الخام (PIB) خارج المحروقات .
- تخفيض نسبة التضخم إلى10.3 %
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وإلغاء التدعيم للسلع .
- الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي .
- أن يعادل احتياط الصرف 3 اشهر من الواردات.

تميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات إيجابية تتمثل بصورة عامة في : (بوعتروس، 2001، ص:29-30)

- تحقيق معدل نمو% 3.9 ، و4%، و % 4.5خلال السنوات1995 و96 و 97على التوالي.
- تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج الخام سنة1996 و % 1.3في سنة1997 ، مع تحقيق عجز يقدر ب % 1.4 في سنة 1995 يمكن أن نرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع النسبي في أسعار البترول، والتوقف في تموين المؤسسات الاقتصادية بالمواد الأولية والتجهيزات من السوق الخارجية.
- انخفاض معدل التضخم من% 21.7 ، و% 18.7، و 7% خلال 95، 96، 97 هذا الانخفاض راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية.

- ارتفاع الإيرادات من % 27.6 إلى% 33 وإلى % 34 من الناتج المحلي الإجمالي سنتي93 و 96 و97 أما النفقات العامة فحققت النسب التالية : % 33.6 و29 %، و% 31 على التوالي خلال السنوات 95، 96 و97.

- تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض ديونها، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع والخدمات من % 82 في سنة 1993 إلى % 24 في سنة1997 وللتذكير، "في سنة 1995 كان اجمالى الدين الخارجي 31.573مليون دولار، و33.561 مليون دولار في سنة1996 ، و 31.222مليون دولار في سنة1997 ، و 30.473في سنة 1998 وللتذكير (مجلة الاقتصاد والأعمال، 2002، ص:15-20)، تم إصدار قانون سنة 1995يرمي إلى إعادة الأراضي المؤممة إلى مالكيها، ودعم القطاع مع تحفيز المستثمرين الخواص. وقد صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي22 /95 المؤرخ في 15 أوت 1995 المعدل في مارس1997 وبدأ في تنفيذ في الأمر12 / 97.

3.2. إستراتيجية دعم النمو في الجزائر:

إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج علي المستوي الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو وهي برامج تسعي إلي دعم النمو خارج الميزانية و، في إطار إستراتيجية النمو الاقتصادي خارج الميزانية العامة، وبعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الإنعاش في إطار برامج الجيل الأول عادت الجزائر من جديد إلي صيغة العمل بالتخطيط من خلال برنامج الإنعاش الوطني خلال 2001 - 2004 ثم برنامج دعم النمو 2005-2009، وبرنامج الإنعاش هو عبارة عن دعم يقدم إلي الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل علي دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل، وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية.

3. المراحل التي جرت بها عمليات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر:

إن تتبع المسار الذي اتبعته الجزائر في محاولاتها لإعادة تأهيل المؤسسات والبنوك العمومية من خلال تسليط الضوء على دراسة العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات النقدية والمالية الجارية في الجزائر وأهم المراحل التي جرت بها عمليات الإصلاح الاقتصادي والمالي منذ سنة 1988 وإلى غاية الانتهاء من تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري سنة 1998.

وسنقسم مرحلة الإصلاحات إلى ثلاثة مراحل، يتناول الأول منها الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والذي يمتد من 1986 إلى 1990، بينما تعالج الثانية المرحلة الانتقالية والتي تمتد على الفترة من 1990 إلى 1994 أما المرحلة الأخيرة فتهتم بما يمكن تسميته بالجيل الثاني من الإصلاحات ويغطي الفترة من 1994 إلى الآن .

1.3. المرحلة الأولى من الإصلاحات (1986 – 1990):

إذا كانت أولى الإصلاحات الاقتصادية التي امتدت من سنة 1982 إلى 1986 خصت بالدرجة الأولى القطاع الحقيقي من الاقتصاد، حيث ساد الاعتقاد آنذاك أن حجم المؤسسات الاقتصادية الكبيرة وتعاظم نفوذها هو السبب في عدم تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية الاجتماعية. فإنه ابتداء من سنة 1986 وعلى إثر تدهور أسعار المحروقات في الأسواق الدولية اتسع برنامج الإصلاح ليشمل كما رأينا سابقا الجهاز المالي المصرفي مع تغيير نظام التسيير الإداري للاقتصاد الذي كان ساندا إلى النظام يعطي شيئا من الاستقلالية، وإذا كانت هذه الإصلاحات تستهدف عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري نشاط البنوك بتعميم وتوسيع فروعها، كما استهدف تنشيط آلية القرض وإعطاء دور أكبر للمجلس الوطني للقرض .

وقد لاحظ الإصلاح خطوة أخرى نحو الأمام سنة 1988 عندما قامت السلطات الجزائرية بوضع تنظيم جديد للقطاع العام (قانون استقلالية المؤسسات رقم 01- 88)، تحولت بموجبه المؤسسات من مؤسسات اشتراكية إلى مؤسسات اقتصادية عمومية ذات أشكال قانونية مختلفة (شركات أسهم، وشركات تضامن وشركات ذات مسؤولية محدودة)، تخضع لأحكام القانون التجاري الجزائري الصادر في سنة 1975 .

وقد منح القانون رقم 01- 88 للمؤسسات الاقتصادية العمومية صلاحيات واسعة في مجال اتخاذ القرار يذكر منها ما يلي :

- حرية اختيار الشكل التنظيمي المناسب وأسعار منتجاتها وقنوات توزيع هذه المنتجات .
- تحديد أنظمة الأجور وتعويض الموظفين عن طريق العقود الجماعية .
- حرية إبرام العقود بدون اللجوء إلى تصريح من الوصاية .
- الاعتراف بحق المؤسسات في اختيار أساليب التمويل التي تتماشى مع مصالحها .

وفي جوان 1988 أنشئت صناديق المساهمة (CNPE) التي أصبحت الملك الوحيد للمؤسسات وقد كلفت هذه الصناديق بتسيير حافظة المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما كلفت بممارسة حق ملكية المؤسسات نيابة عن الدولة من خلال الرقابة الإستراتيجية على حصص الأسهم التي تمتلكها (Abdeladim , 1998, p :34).

الجدول رقم (01): توزيع المؤسسات العمومية ذات الطابع الوطني حسب القطاعات سنة 1988.

القطاعات	البناء والسكن	الري و البيئة	الأشغال العمومية	الصناعات الخفيفة	الصناعات الثقيلة	الطاقة	النقل	التجارة	الفلاحة	السياحة	قطاعات أخرى
عدد المؤسسات	97	37	13	45	42	26	19	27	14	24	56

المصدر: (Boussamouh, 1989)

إن برامج الإصلاح التي شرع في تطبيقها منذ صدور القانون البنكي الصادر سنة 1986 م واستكمالها بصدور قانون استقلالية المؤسسات والقانون البنك المكمل لسنة 1988 وما تمخض عنهما من إجراءات تهدف في مجملها توسيع صلاحيات المؤسسات الاقتصادية في مجال التسيير والتنظيم وإعادة الهيكلة بالإضافة إلى إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري لم تكن كافية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمالية التي سطرتها الدولة. ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب منها : عدم قدرة المسيرين والقائمين على توجيهها لتبلغ الأهداف التي كانت مسطرة واستمرار هيمنة الدولة على النظام الاقتصادي والمالي في الجزائر وتدهور وسائل الدفع الخارجية نظرا لتراجع أسعار النفط .

إن عجز برنامج الإصلاح على تحقيق الأهداف المرجوة منها دفعت الحكومة إلى التفكير في آليات جديدة لتنظيم وتسيير بكفاءة أكبر البنوك والمؤسسات التابعة للقطاع العام في الجزائر .

2.3. المرحلة الانتقالية (1990 – 1994)

أظهرت الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر وبأخطاء الماضي الشيء الذي يحتم إدخال تغيرات وإصلاحات عميقة تسمح بالقضاء على المشاكل المطروحة. أظهر انخفاض عائداتنا من العملة الصعبة عيب أسلوب التنمية المتبع فإقامة الهياكل وبناء المصانع لا يكفي لوحده إذا لم تكن هناك فعالية اقتصادية تؤكد على الاستخدام الحسن لعناصر الإنتاج والمحافظة عليها لا بد من اتخاذ إجراءات وأدوات تسمح بالانتقال إلى أسلوب التنمية المكثف الذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وذلك يتطلب لا مركزية في الأعمال والسلطات من أجل تحرير المبادرات وتسريع النشاط (BOUZIDI, 1988).

لكن هذه التغيرات والإصلاحات برزت في الميدان السياسي أكثر منها في الميدان الاقتصادي مما حتم على رئيس الجمهورية آنذاك تغيير الحكومة. جاءت الحكومة أساسا بتكريس وتجسيد استقلالية المؤسسات في الواقع، وإدخال آليات نظام السوق بالنسبة للمؤسسات، وإعطاء المبادرات والحريات للمؤسسات من أجل التكيف مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد، واستخدام مقاييس التسيير السليم، وتحرير قدرات الموارد البشرية، من أجل الاستخدام العقلاني للإمكانيات والطاقات المتاحة، وبالتالي رفع المرد ودية وتحقيق الفعالية، مما يسمح بالقضاء على أساليب الرداءة في التسيير.

كما صاحب هذه الإصلاحات تطورات أمنية خطيرة أدت إلى المساس بالكثير من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية العمومية، الشيء الذي جعل الاقتصاد الوطني يعاني من إختلالات كثيرة تتمثل في :

- معدل تضخم مرتفع 32 % سنة 1992، و20.8 % سنة 1993 .
- استمرار ارتفاع الديون الخارجية، وتدهور التبادل الخارجي وعدم توازن ميزان المدفوعات.
- ضعف دائم في استعمال الطاقات الإنتاجية، وضعف التكامل الصناعي تزايد عدد السكان، الذي يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الشيء الذي أدى إلى عدم توازن بين العرض والطلب .

- تزايد حجم البطالة.
- عجز في مجال السكن وفي المرافق الاجتماعية الأخرى .
- استيراد أكثر من 50 % من المواد الغذائية .
- انخفاض عوائد الصادرات .

لجأت الجزائر إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي من أجل تداعيم وضعها الإقتصادي ومواصلة عملية الإصلاحات من خلال برنامج الإستقرار الأول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي في (أفريل 1994–مارس 1995) وبرنامج التصحيح الهيكلي(أفريل 1995–مارس 1997) وهذا لتجاوز الصعوبات التالية:

- تدهور حصيلة عائد المحروقات سنة 1993 الذي يمثل أكثر من 95% من حصيلة الصادرات الذي أثر على الإقتصاد الوطني بصفة عامة
- الإختلالات ا لمالية الداخلية أي عجز الخزينة العمومية.
- تطور عبء خدمة الدين الذي بلغ معدله 86% سنة 1993 بعد أن كان 76% في سنة 1992، الذي أثر على عائد الصادرات.

وفي عام 1994 تخلت الجزائر عن تدعيم السلع الإستهلاكية العامة التي بلغت تكفلها على الميزانية العامة 5% من إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي تحررت الأسعار، وأزيلت الضوابط على أسعار التجزئة وعلى هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع والخدمات، كما إضطرت الحكومة إلى رفع أسعار المنتجات الغذائية والبترولية المدعمة بنسبة تصل في المتوسط إلى 200% تقريبا وذلك للوصول إلى مستوى الأسعار الدولية.

وإذا ما أرجعنا هدم البنية المالية للمؤسسات إلى ظاهرة التمويل على المكشوف وحده، فإننا نلاحظ في الواقع تلازما قويا بين تخفيض قيمة الدينار وتضخم المكشوفات المالية للمؤسسات العمومية، وقد ارتفع هذا المكشوف على الحساب بالنسبة إلى مجموع القطاعات الصناعية من 90 مليار دينار في 1995 إلى أكثر من 13 مليار دج في نهاية سنة 1996.

فهو يمثل 28% من رقم الأعمال الإجمالي أي 3,4 أشهر من متوسط الإيرادات، ويرى المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي (المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، 1996) أن القطاع الصناعي كانت له مالية إيجابية تقارب 8 ملايير في سنة 1993، وقد بدأ ظهور التمويل على مكشوف الحساب سنة 1994 بمبلغ 10 ملايير دينار مما يسمح بإبراز الصلة الوثيقة بين قيمة الدينار في أبريل 1994 وانهدام بنية مالية المؤسسات تدريجيا.

وقد إزداد مكشوف المؤسسات العمومية ازديادا كبيرا منذ سنة 1993 فانتقل من 10 ملايير دينار في نهاية ديسمبر 1994 إلى 29 مليار في نهاية ديسمبر 1995، وهذا المكشوف يمثل أكثر من ربع رقم أعمالها، ونلاحظ أن فرع مواد البناء قد شذ عن هذه القاعدة بما حصل عليه من مالية إيجابية (Media Bank_ publication spéciale_ Mars 2001)و يبدو أن ثلاثة أسباب على الأقل كانت وراء هذا التدهور العام.

3.3. المرحلة الثالثة (1994 – 2014)

دخلت الجزائر في مرحلة ثانية من الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية في شهر أفريل 1994 م انطلاقا من اتفاق التمويل قصير المدى (Stand- by) لمدة سنة وكان يرمي هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري واسترجاع التوازنات الكبرى، وقد تسارعت وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية بعد إبرام اتفاق إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري مع المؤسسات المالية الدولية في 22 ماي 1995 م وحصول الجزائر على تمويل موسع قدرهُ 1.8 دولار يصرف على 3 سنوات، حيث استند هذا التمويل على برنامج واسع يهدف في خطوطه العريضة إلى إعادة الاستقرار للاقتصاد الكلي وتخفيض معدلات التضخم والتقليص من العجز المالي وخصوصة المؤسسات الاقتصادية العمومية .

ولكن الانطلاقة الحقيقية لهذا البرنامج كانت في سنة 1995 م حيث تم إنشاء الشركات القابضة العمومية لتعويض صناديق المساهمة التي تم حلها، وكانت تهدف هذه العملية إلى تعزيز استقلالية المؤسسات ووضع هيكلة تنظيمية جديدة تحكم نشاط المؤسسات أصبحت تابعة كفرع اقتصادي إلى الشركات القابضة وتخضع لأحكام القانون التجاري الجزائري وقابلة للإفلاس حسب قواعد القانون العام .

من جانب آخر، شرع مع بداية سنة 1997 م في خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية حيث تمت خوصصة 148 مؤسسة خوصصة كلية و102 مؤسسة خوصصة جزئية بالإضافة إلى حل 333 مؤسسة عمومية محلية (ولائية وبلدية) .

من جانب آخر تم إنشاء مشروع قانون سنة 1996 م بتمويل من البنك العالمي وتحت إشراف مكاتب دراسات دولية قصد فتح رأس مال بنك التنمية المحلية. ولكن المجلس الوطني الانتقالي لم يوافق على هذا المشروع .
والحدث البارز الذي حدث في هذه الفترة هو الانطلاق الرسمي لبورصة الجزائر في نهاية جويلية 1999 م، وتدخلت فيها أولى المؤسسات العمومية وهي شركة سوناطراك بعرض سندات قيمة 5 ملايير دينار تلتها مؤسسة رياض سطيف ومجمع إنتاج الأدوية صيدال بـ 2 مليون سهم ثم شركة تسيير فندق الأوراسي الدولي بـ 1.2 مليون سهم، جامعة لتلك الإصدارات 2.3 مليار دينار و1.6 مليار دينار و480 مليون دينار على التوالي. وبذلك استطاعت تلك الشركات أن تتزود من الادخار الوطني دون الاستعانة بالوساطة البنكية .

أما فيما يتعلق بالوضع العام للقروض الممنوحة للاقتصاد في الجزائري فقد تعلقت إلى غاية منتصف التسعينات بتدخل البنوك التجارية في مجال منح القروض القصيرة والمتوسطة المدى. كما ارتبطت بتدخل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خاصة في مجال منح القروض طويلة الأجل، ولذلك لم يساهم هذا النوع من التمويل في تحسين القدرات التمويلية لهذه المؤسسات .

4. الاقتصاد الجزائري والنظام الإقتصادي الدولي:

بما أن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين تكتلات اقتصادية كبرى، تقوم أساسا على كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات والتجارة من جهة، وشمولها لـ

75 بالمائة من دول العالم، وسيطرتها على حوالي 85 بالمائة من التجارة العالمية من جهة أخرى .فإنه من الأجدر التطرق لتوجهات وآثار هذه التكتلات على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

1.4. الاندماج الاقتصادي:

تعتبر المرحلة الأخيرة التي يصل إليها التكامل، وهو يتطلب توحيد للسياسات النقدية، الضريبية، الاقتصادية، الاجتماعية وكذا إقامة سلطة فوق قومية حيث تكون قراراتها بمثابة أوامر تنفذها الدول الأعضاء. وهذا يعني أن الاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية.

يعمل التكامل الاقتصادي الإقليمي على تحقيق جملة من المزايا والفوائد للدول المنضمة إليه تتمثل في (بخوش، 2011، ص:68-133)

- يتيح فرصا واسعة لإقامة مشروعات كبيرة الحجم تتمتع بمزايا الإنتاج الوفير استجابة لاتساع السوق.
- يؤدي التكامل الاقتصادي على المدى الطويل إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- نمو التكتلات الاقتصادية الكبرى سينتج عنه تكون ثلاثة كتل نقدية هي الدولار واليورو والين .

2.4. الشراكة الأوروجزائرية:

جاء اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية في 110 نصا مقسمة إلى 9 عناوين، 6 ملاحق،7 بروتوكولات، وكذا 5إعلانات مشتركة، 5 إعلانات من جانب الاتحاد الأوروبي، 4 إعلانات من جانب الجزائر وتشتمل المحاور التالية :

- الحوار السياسي :وذلك في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم المسار الديمقراطي بالجزائر والاستقرار.
- حرية انتقال السلع :حيث يضع اتفاق الشراكة مدة زمنية انتقالية من 12 سنة لإقامة منطقة تبادل حر.
- التجارة في الخدمات :والتي جرى الاتفاق بشأنها وفق نصوص المنظمة العالمية للتجارة.
- المدفوعات رؤوس الأموال المنافسة :ويشتمل هذا البند على حرية حركة رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر.
- التعاون الاقتصادي :ويغطي ذلك جميع المجالات.
- التعاون الاجتماعي والثقافي :ويهدف هذا إلى ترقية الحوار الثقافي وتعاون يشمل كافة المجالات.
- التعاون المالي :ويشمل تحديث الاقتصاد، ترقية الاستثمارات، تأهيل المنشآت.
- التعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية.
- الإجراءات المؤسسية العامة والنهائية :وترمي إلى إحداث مجلس للشراكة يشرف على فحص المشاكل الهامة المطروحة في إطار الاتفاق وكذا المواضيع ذات الاهتمام المشترك وإنشاء لجنة الشراكة التي تتكفل بتسيير الاتفاق.

3.4. التكامل الاقتصادي الإقليمي المغاربي:

تعتبر الجزائر ثاني أكبر بلد في إفريقيا، حيث تتربع على مساحة 741.381.2 كلم ،وهي تشكل لوحدها ما نسبته 41 %من مساحة المغرب العربي، يمثل الجزء الشمالي منها المنطقة الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي يمتد على طول 1200 كلم، أما الجزء الجنوبي فيتمثل في الصحراء الجزائرية الشاسعة وهي واحدة من

أكبر الصحاري في العالم، وهي 3تحتوى على ثروة نفطية معتبرة واحتياطي هام من الغاز الطبيعي يقدر بـ 4500 مليار وهو يمثل % 3من الاحتياطي العالمي. أما من ناحية الإمكانيات البشرية فحسب الديوان الوطني للإحصائيات وصل عدد سكان الجزائر المقيمين 9.37 مليون نسمة في جانفي 2013 ،ولقد مثلت فئة السكان في سن النشاط الاقتصادي(15-59سنة) ما نسبته 64 %سنة 2012.

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات المغرب العربي له نفس خصائص البلدان النامية، المتمثلة في : (Tamani, 2012, p :136)

- اندماج محدود في الاقتصاد العالمي، فهو اقتصاد ريعي لا يزال يعتمد على الثروات.
- الطبيعية (بترول، غاز،...) تبعية شديدة للمتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية، فهو يعتمد بشدة على تقلبات الأسعار.
- النفط نمو ضعيف بالرغم من استقرار الوضع الاقتصادي الكلي، هذا ما لم يمكنها من امتصاص.
- البطالة والفقر.

4.4. آفاق الاقتصاد الجزائري في ظل اتحاد المغرب العربي:

إن انضمام الجزائر لاتحاد المغرب العربي له آثار ايجابية على اقتصادها، فهذا الاتحاد من شأنه أن: (لعجال، ص:22) يحقق لها وضع أفضل في تجارتها الخارجية مع الدول الأوربية، في مجال الغاز الطبيعي التي تصدره إلى أوربا عبر كل من تونس والمغرب؛ -يؤمن لها الاستفادة من المشاريع الاقتصادية المشتركة؛ -تنمية المناطق الحدودية، عن طريق تأمين الحدود والقضاء على التجارة غير الرسمية على الحدود(السوق الموازية)؛ -هذا بالإضافة إلى أن الانخراط في الاتحاد من شأنه أن يمهد للجزائر للعب دور بارز ومؤثر سواء على الساحة العربية أو الإفريقية، نتيجة لموقعها الاستراتيجي وإمكانياتها المادية والبشرية.

الخاتمة:

مع بروز نظام دولي اقتصادي جديد يهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي، عبر فتح الأسواق وإزالة القيود وتزايد الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العادية واعتماد آليات السوق كمبدأ أساسي في المعاملات الاقتصادية. هذه التطورات، التي اجتاحت العالم، ألقت بظلالها على الجزائر، حيث أدركت هذه الأخيرة أن بقاءها مهمشة ومعزولة عن السياق العادي والاعتماد على الاستراتيجيات ذات التوجه الداخلي لا يشكل مفتاحا للنهوض بالاقتصاد الجزائري، ويعد اتفاق الشراكة الذي وقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وانضمامها إلى المنظمة العربية للتبادل الحر، بداية لمرحلة جديدة ترتكز أساسا على الانفتاح الفعلي لحرية التبادل وقواعد المنافسة خاصة وأن الجزائر على مشارف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وهو ما من شأنه أن يساهم في تسهيل عملية اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.

وتأسيسا لما سبق، فإنه أي سعي لتحقيق اندماج إيجابي، يقتضي إيجاد إطار استراتيجي يجنب الاقتصاد الوطني، الانعكاسات السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية وتعزيز مكاسب هذا الإدماج.

في ضوء ما سبق يمكن أن نلخص نتائج الدارسة حول دور التحولات الراهنة للاقتصاد العالمي، تجارب الاندماج، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الاقتصاد الجزائري في مواجهة التطورات الاقتصادية الدولية الراهنة، عرض التجربة الجزائرية في مجال التكتلات الاقتصادية، بالإضافة إلى متطلبات وآفاق تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي، والتي سبق تحليلها في النقاط التالية:

– نتائج سياسة التعديل الهيكلي كانت محدودة ومكلفة اجتماعيا. فلو أن مكنت هذه الإصلاحات الجزائر من تحقيق بعض التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي فإنها لم تثمر على صعيد النمو والاستثمار.

– إن الإصلاحات الإقتصادية لم تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، ومن تم كانت هذه الإجراءات محدودة الأثر على قدرة الاقتصاد الجزائري على التكيف.

– عدم إدراك طبيعة الوسائل الكفيلة اقتصاديا بمواجهة فعالة لهذه التحديات، وعدم إعداد الاستراتيجيات الفعالة التي من شأنها تحضر وتأهل الاقتصاد الجزائري أن يندمج في الاقتصاد الدولي وفق المستجدات الأخيرة بأحسن كيفية.

– إن أغلب مؤسساتنا الصناعية تعاني من اهتلاك وتقادم التجهيزات التي تعود إلى السبعينات، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة منتجاتها وانخفاض جودتها.

في هذا الإطار نقدم مجموعة من التصورات والاقتراحات التي برأينا تمكن الجزائر من ذلك. والتي نذكرها فيما يلي:

– تقديم الدعم إلى بعض الصناعات، حيث أن ترتيبات النظام الجديد للتجارة، تسمح بتقديم أنواع عديدة من الدعم الصناعية خاصة الدعم المقدم لبرامج البحث والتطوير. حيث لا تتجاوز نسبة نفقات البحث والتطوير في الجزائر إلى الناتج الوطني الإجمالي 0.3% وهي نسبة ضعيفة جدا، لذلك يجب تشجيع مشاريع البحث والتطوير والابتكار، وأن لا تبقى هذه المشاريع في إدارج المكاتب أو رفوف مكتبات الجامعات، بل لا بد أن تلقى طريقها إلى التطبيق، وذلك بتوطيد العلاقة بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات والإدارة الاقتصادية، الشيء الذي يمكننا من التحكم واستعمال التكنولوجيا الحديثة .

– تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة إلى جانب قيام هذه المؤسسات بإعادة تأهيل وتنمية مواردها البشرية لمواكبة متطلبات التكنولوجيا الحديثة، الشرط الأساسي لتطور هذه المؤسسات وتطور الاقتصاد الجزائري .

– يجب إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جريئة، وذلك بإنشاء السدود الشيء الذي يساعد على تنشيط مختلف المنتجات الزراعية خاصة الحبوب. إلى جانب تشجيع البحث الزراعي وزيادة الدعم المقدم لهذا القطاع، حيث أن الجزائر لا تقدم سوى 5% من الدعم إلى الزراعة، في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تسمح بدعم أقصى قدره 10%، وأن بعض الدول أعضاء فيها تطبق نسب تجاوزت بكثير هذا المستوى، وصلت في بعض الحالات 50% .

– أن يكون قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مبنيا على ما نخسره أو ما نجنيه في حالة الانضمام أو عدمه. وأن لا يكون ذلك تحت تأثير ضغط كبار المضاربين.

وبما أن بعض التحديات التي يفرضها النظام الجديد للتجارة الدولية ذات بعد إقليمي، فان مواجهتها تفرض أن تكون السياسة الاقتصادية ذات بعد إقليمي، وذلك بإنشاء التكتلات الاقتصادية والتجارية الجهوية الاتحاد المغاربي، اتحاد الدول العربية، الشيء الذي يمكن هذه الدول من زيادة التجارة فيما بينها، وخلق التكامل الاقتصادي بينها بشروط تفضيلية لا تتوفر في ظل انضمام كل بلد على انفراد إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المراجع المستعملة:

– خليفة. أحمد ناجي حسن، 2001، " النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم "، دار القاهرة.

– بخوش صبيحة، 2011، اتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع.

– البطريق. يونس أحمد، 1993، " في المالية الدولية "، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع" الإسكندرية

– بوعتروس. عبد الحق، 29-30 أكتوبر2001، "سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر: الإنجازات والتحديات، الملتقي الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، سطيف.

– جودة. عبد الخالق، ماي 1996، " الإصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة "، المنتدى الثقافي (شومان) عمان الأردن.

– حسين. توفيق إبراهيم، 1999، " الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي "، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام "القاهرة".

– شرابي. عبد العزيز، 1998، النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية، حوليات وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي، جامعة منتوري قسنطينة، مجلد 11 .

– عبد الباسط. وفا، 2000، " النظريات الحديثة في مجال النمو "، دار النهضة العربية، القاهرة.

– كيكسو. وداد أحمد، 2001، " العولمة والتنمية الاقتصادية نشأتها وتأثيرها وتطورها "، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

– لعجال. أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغربي وسبل تجاوز ذلك، مجلة المفكر، العدد الخامس، بسكرة.

– المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، 1996، تقرير عن الظروف الإقتصادية والإجتماعية في السداسي الأول.

– النجار. سعيد، 1991 " نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي "، دار الشروق مصر.

- Ghai, D. « The IMF and the South « - the social impact of crissis and adjustment » UN reasearch institute.
- Balassa. B., Jan 1983, « Structural ajustement policies in devloping contries » world development vol 82.
- Tamani. F., 2012, intégration économique régionale au Maghreb : enjeux, contraintes et perspectives, magistère en sciences économiques, université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou.
- Media Bank_ publication spéciale_ Mars 2001.Communication du gouverneur de la B.A/ M.A Keramane assembleé populaire national.
- Abdeladim. L., 1998, « Les Privatisations des entreprise Publique dans les payes du Maghreb », édition internationale.
- BOUZIDI. A., 1988, : 25 questions sur le mode de fonctionnement ode l'économie Algérienne , imprimerie de l'APN Alger.